أهمية الإدراج في بورصة قطر

لمحـــة موجـــزة

تتمحور عملية الإدراج في بورصة قطر حول طرح أسهم الشركات)التي كانت تعتبر شركات خاصّة(لعامّة الجمهور. ومن الجدير ذكره في هذا السياق أنّ عملية الاكتتاب العامّ في دولة قطر تخضع لأحكام القانون التجاري ولتنظيم هيئة قطر للأسواق المالية وتؤدي في النهاية إلى تداول الأسهم في البورصة.

ومما لا شكّ فيه أنّ أي قرار لإدراج أسهم شركتكم في بورصة قطر يعتبر من القرارات المهمة التي سيترتب عليها إحداث نقلة نوعية في مسيرة التطور التي تشهدها شركتكم المؤقرة. ومن هذا المنطلق، يتحتم على شركتكم اتخاذ قرار الإدراج بعد النظر والإمعان في الإستراتيجيات البديلة المتوفرة من أجل تحقيق الأهداف التي ترنو إليها شركتكم.

وتتطلب عملية الإدراج سلسلة من الإجراءات والتي تتطلب بعض الوقت وتنقسم إلى ثلاثة مراحل أساسية: أولاً الإعداد للاكتتاب العامّ ومن ثمّ عملية الطرح نفسها وأخيراً تحوّل الشركة إلى شركة مساهمة عامّة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه من المحتمل أن تكون هناك تحديات بالنسبة لهذه العملية، إلا أنّ ذلك لن يكون عائقاً أمام الشركات التي تضع خطة عمل متطورة وشاملة لدعم هدفها الإستراتيجي المتمثل في طرح أسهمها للاكتتاب العامّ، خاصّة وأن مثل هذه العملية ستحقق فوائد ملموسة للشركة على المدى القريب والبعيد.

لماذا ترغب الشركات في الإدراج؟

هناك العديد من الأسباب المتنوعة التي تدعو الشركات إلى القيام بعملية الإدراج وتختلف هذه الأسباب باختلاف الظروف الخاصّة بكلّ شركة على حدة.

في ما يلي أهمّ الفوائد المرجوّة من عملية الإدراج:

- تنويع خيارات التمويل: إنّ طرح أسهم الشركة للجمهور يعني أنه بإمكان شركتكم أن تقلص اعتمادها على تمويلات وقروض المساهمين الحاليين وكذلك يقلل من اعتمادها على الاقتراض والمبالغ النقدية المتحصّلة من العمليات التي تقوم بها. كما أنّ زيادة رأس المال من خلال طرح الأسهم يمكن أن يقلل من مخاطر الاعتماد على المساهمين المؤسسين في تنمية أعمال الشركة وذلك من خلال توسيع قاعدة المستثمرين الذين يمكن أن يدعموا نمو الشركة ويستثمروا في الأصول والبحث والتطوير ويدعموا قدرتها على الوفاء بديونها.
- وضع الشركة ومكانتها: تعني عملية الإدراج أنّ بإمكان شركتكم أن تكون أكثر شهرة وذات علامة تجارية أكثر بروزاً وظهوراً لأنه كلما ازداد توزيع أسهم شركتكم في قطر كلما ازدادت معرفة الجمهور بالعلامة التجارية للشركة وبخدماتها ومنتجاتها. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنّ السوق القطري هي سوق نامية، فإن ذلك سيكون بمثابة فرصة سانحة لشركتكم لتبرز كشركة رائدة ومتميزة في مجال نشاطها.
- السيولة والتقييم: تؤدي عملية الطرح العامّ إلى تحويل قيمة الشركة التي كانت تملكها عائلة أو مجموعة مالية أو غيرهم من المساهمين إلى قيمة نقدية ملموسة مرتبطة بسعر السوق. كما أنّ السيولة الناجمة عن هذه العملية تمكّن المساهمين من إدراك تلك القيمة إذا ما قرروا القيام بعملية الطرح.
- الوصول إلى القيمة المثلى: تكون قيمة الشركات المساهمة العامّة أكبر بالمقارنة مع قيمة الشركات الخاصّة وذلك نتيجة السيولة والشفافية. ومن جهة أخرى فإن قيام الشركات الخاصة بإصدار أسهم من خلال الاكتتاب الخاصّ يؤدي إلى تخفيض القيمة ونصيب ملكية الأسهم النسبية نتيجة لزيادة عدد الأسهم القائمة وبالتالي التأثير على عائد السهم نتيجة ذوبان الملكية.
- تحسين المركز المالي: تؤدي عملية بيع الأسهم للجمهور إلى زيادة قاعدة الملكية والتي تعود بالفائدة على الميزانية العمومية في شركتكم وتمكّنها من تقوية مركزها بشكل أكبر وضمن شروط أفضل. وعندما تتحسن الملاءة المالية للشركات، فإنّ ذلك يعطي راحة كبيرة للعملاء والموّردين على حد سواء ويعمل على تطوير أعمال الشركة.
- تحفيز الموظف: إن طرح أسهم شركتكم في السوق المالي يعني إمكانية وضع مخططات لمكافأة الموظفين تسهل لهم شراء أسهم الشركة، الأمر الذي سيمكّن الموظفين المساهمين من المشاركة بفعالية في النجاح المالي للشركة ، ويزيد من التزامهم بتطوير الشركة وتحقيق أهدافها، كما يمكن لشركتكم أن تستفيد من نوعية الموظفين الذين يمكن أن تجذبهم للعمل لديها.
- زيادة إمكانيات الاستحواذ: تتمّ عملية الاستحواذ على الشركات الخاصّة أو العامة بطريقة أسهل في حال كانت أسهم شركتكم مدرجة في السوق المالي وذات قيمة سوقية شفافة.
- الكفاءة التنظيمية: إن الدافع وراء الإفصاح يكمن في القيام بإعادة تقييم الأنظمة والضوابط والمعلومات الإدارية في الشركات المدرجة، بهدف تحسين الكفاءة التشغيلية للشركة.

اعتبـارات أخـرى:

تجدر الإشارة إلى أنه على الشركة الراغبة في طرح أسهمها في الاكتتاب العام الأخذ في الاعتبار أن هناك عدة أمور تترتب عليها في حال إدراجها في البورصة وهي:-

- توزيع قاعدة ملكية الأسهم: تشتمل عملية الاكتتاب العامّ على التخلي عن درجة معيّنة من السيطرة الإدارية خاصة وأنّ آراء المساهمين الخارجيين ينبغي أخذها بعين الاعتبار.
- التدقيق العامّ والإفصاح: ينبغي عرض العمليات والنتائج المالية الخاصة بالشركة على الجمهور بشكل مستمرّ وفقاً لشروط الإفصاح الخاصّة بدولة قطر.
- وقت الإدارة المخصص: إضافةً إلى الوقت المخصص لإدارة عملية الاكتتاب العامّ، يطلب من الشركة وإدارتها تخصيص الموارد اللازمة لإدارة نشاطات الإفصاح وعلاقات المستثمرين.
- تقلبات السوق: في الفترة التي تقوم فيها باستثمار الوقت والجهد في نشر رؤية الشركة وإمكانياتها، قد تؤدي أحوال السوق إلى إظهار سعر السهم بصورة لا تعكس بدقة القدرات والإمكانيات التي تملكها الشركة.
- التكلفة: تزداد التكاليف مع تنامي الحاجة لإعداد ونشر البيانات المالية المدققة إضافة إلى إجراءات الامتثال المرتبطة بها.

© بورصة قطر 2010
جميع الحقوق محفوظة

بورصة قطر
Qatar Exchange

أهمية الإدراج في بورصة قطر

هل تستوفي شركتك شروط الإدراج؟

من أجل إتمام عملية الطرح العامّ، على شركتك استيفاء متطلبات ثلاث جهات أساسية وهي: هيئة قطر للأسواق المالية التي تحدد المتطلبات التنظيمية الخاصة التي يتحتم على شركتك استيفاؤها، وشروط القبول التي تفرضها البورصة والتي تتماشى مع متطلبات الهيئة، إضافة إلى مجتمع المستثمرين الذي تقوم رؤيته للإمكانيات التي تتمتع بها شركتك على تحديد نجاح عملية الطرح العامّ.

المتطلبات التنظيمية

- التأسيس – يجب أن تكون شركة مساهمة قطرية مرخصّة من قبل وزارة الأعمال والتجارة.
- رأس المال – يجب أن يكون الحدّ الأدنى ٤٠ مليون ريال قطري.
- المساهمون – المعتاد ١٠٠ مساهم وبالنسبة للشركات العائلية ٣٠ مساهم.
- الإفصاح – يجب نشر وتوزيع نشرة الإصدار التي توافق عليها وزارة الأعمال والتجارة وهيئة قطر للأسواق المالية.
- البيانات المالية– يجب إصدار بيانات مالية لمدة ٣ سنوات.
- الأسهم القابلة للتداول - على الأقل ٢٠٪ من رأس مال الشركة.

متطلبات السوق

- دور ريادي في السوق
- توقعات نمو كبيرة تفوق إمكانيات نموّ السوق
- قوة العلامة التجارية
- القدرة والجاهزية على التكيف مع نمو حجم أعمال الشركة وتفرعها
- ارتفاع تكلفة دخول لاعبين جدد للسوق وبالتالي محدودية المنافسين المتوقعين مستقبلاً للشركة
- متانة الملاءة المالية
- سجل تاريخي من حُسن إدارة الأعمال
- جودة الإدارة
- الالتزام بقوانين الشفافية وحوكمة الشركات
- خطة عمل فعالة

بورصة قطر اليوم

البورصة اليوم هي ثمرة الشراكة الإستراتيجية بين كلّ من شركة قطر القابضة وبورصةNYSE Euronext التي تمتّ في يونيو ٢٠٠٩. ويتمحور الهدف الأساسي للبورصة، التي كانت تُعرف سابقاً بسوق الدوحة للأوراق المالية، حول دعم الاقتصاد القطري من خلال تزويد المستثمرين بمنصة يمكنهم من خلالها تداول الأسهم بعدالة وفعالية بناءً على مبادئ الشفافية. كما ولا بد من التنويه بأن البورصة هي جزء من استراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى تعزيز وجود دولة قطر على المستوى العالمي لتتماشى مع الأسواق العالمية وتعزز مركز الدولة لتكون مركزاً مالياً إقليمياً من خلال إطلاق منتجات تداول جديدة إضافة إلى خدمات تكنولوجية حديثة وكذلك جذب المستثمرين الدوليين إلى الدوحة. ولهذا فإننا نوفر للشركات المدرجة في البورصة ما يلي:

- مجموعة كبيرة من نخبة الشركات القيادية المدرجة في بورصة قطر
- منصة تكنولوجيا رائدة
- سيولة في السوق الأولية والثانوية
- اختيار المنتج (حالياً يتم تداول الأسهم وعما قريب سيتم تداول السندات والصناديق المتداولة وأدوات استثمارية أخرى)
- إطار تنظيمي وقانوني قويّ
- الارتقاء إلى مستوى العالمية من خلال الشراكة مع بورصة NYSE Euronext

المراحل التالية

إذا ما اقتنعت بأنّ الطرح العامّ هو هدف واقعي ويمكن لشركتك تحقيقه، نؤكد لك بأنّ البورصة على تم الاستعداد لمساعدتك في القيام بذلك.

لدى البورصة فريق عمل ذو خبرات إدارية مهمة ونحن نشجعك على الاتصال بهم في حال قررت القيام بعملية الإدراج.

للإستفسار:

البريد الإلكتروني: listing@qe.qa

تليفون: ٤٤٣٣٣٧٠٢ /٤/٥/٦/٧ (+٩٧٤)

إخلاء مسؤولية

الغرض من إعداد هذه المطبوعة هو عرض المعلومات فقط. وهي لا تشكل أي نصيحة استثمارية أو عرضاً أو توصية لشراء أو التخلص من أي استثمار أو الدخول في أي صفقة. وعلى الرغم من أن هذه المطبوعة صادرة عن حسن نية فإنها لا تقدم أي تمثيل أو ضمانات ، صريحة أو ضمنية ، ولن تقبل بورصة قطر أو أي من موظفيها والعاملين بها أو وكلائها أي مسؤوليات أو التزامات فيما يتعلق بدقة أو اكتمال هذه المطبوعة، وتخلي مسؤوليتها صراحة من مثل تلك الالتزامات.